ISSN: 3006-7812 (Print)

Al-Rafidain Journal of Political Science

ISSN: 3006-7820 (Online)

♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Assist. Lecturer Yasir Talal Nadheer
University of Mosul, College of Political Science, Iraq

Corresponding author E-mail:

yasir.talal@uomosul.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v1i2.49850

Keywords:

Consociational Democracy,
Social Integration,
Belgium ,
Cultural Pluralism ,
National Identit

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

September 26, 2025

Accepted:

November 30, 2025

Available online:

December 1, 2025

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

Consociational Democracy and Its Impact on Promoting Social Integration in Belgium

Abstract

The concept of consociation democracy has, for decades, proven important as a model for addressing the problems of societies marked by deep plurality, division, and weak social integration. In Belgium, social and cultural structures, especially linguistic differences, drove the adoption of this model to preserve state unity. Political parties reinforced this orientation when they shifted from broad national representation to narrower regional bases.
Social integration is the core of any modern democratic experience, reflecting the ability of linguistic, cultural, and religious groups to coexist within a national framework founded on equality and mutual recognition. Belgium's state-building process raised many dilemmas, with societal pluralism emerging as a decisive factor shaping political institutions. Repeated tensions among the country's components produced instability, revealing the limits of a simple unitary state. This failure to achieve integration compelled Belgium to adopt a federal (consociational) structure to avoid collapse amid Flemish demands for independence and Walloon aspirations to join France, with which they share common origins, history, and language.
Yet Belgium's consociational model has not been free of challenges. Government formation often drags on for months, reflecting elite bargaining rather than genuine popular will.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

الديمقراطية التوافقية وتاثيرها في تعزيز الاندماج المجتمعي في بلجيكا

م.م. ياسر طلال نضير

جامعة الموصل/ كلية الطب/ العراق

yasir.talal@uomosul.edu.iq

الملخص

يمكن القول ان مفهوم الديمقراطية التوافقية برز أهميته كنموذج ناجح في معالجة بعض المشكلات والأزمات التي تعاني منها المجتمعات التي تتميز بقدر كبير من التعدد والانقسام وغياب الاندماج المجتمعي، وقد استطاعت البنى الاجتماعية والثقافية وبالأخص الاختلاف اللغوي في بلجيكا الى تبني الديمقراطية التوافقية للحفاظ على وحدة الدولة، وكان للأحزاب السياسية دور مهم في التوجه نحو التوافقية في الحكم بعدما تحولت الأحزاب من المستوى الوطني الى المستوى الإقليمي.

يعد الاندماج المجتمعي جوهر أي تجربة ديمقراطية معاصرة، فالاندماج المجتمعي يمثل قدرة مختلف شرائح المجتمع اللغوية والثقافية والدينية على التعايش والتفاعل ضمن اطار وطني موحد قائم على المساواة والاعتراف المتبادل.

إن عملية بناء الدولة البلجيكية اثار إشكاليات عديدة من بينها متغير التعددية المجتمعية كمتغير رئيس ودوره في تشكيل المؤسسات السياسية في بلجيكا، فالعلاقة بين المكونات القومية البلجيكية شهدت توترات عديدة، أدى ذلك الى حدوث حالة عدم الاستقرار التي عانت منها مملكة بلجيكا بسبب اخفاقها في تحقيق الاندماج المجتمعي ضمن اطار دولة وحدوية بسيطة مما اجبر الحكومة البلجيكية الى تغيير شكل الدولة الى دولة فيدرالية (توافقية)، وللحيلولة دون انهيار الدولة نتيجة مطالبات الفلامينكيين بالاستقلال، وسعي الوالونيون الى الانفصال عن مملكة بلجيكا والانضمام الى فرنسا التي تربطها بها اصل وتاريخ ولغة مشتركة.

لم يخل نموذج التوافقية في مملكة بلجيكا من تحديات ومشاكل بنيوية تمثلت في إطالة امد تشكيل الحكومات، واصبح النظام اسير مصالح النخب السياسية اكثر من كونه تعبير عن الإرادة الشعبية، كما ساهم أيضا في الاعتراف المؤسسي بالهويات اللغوية الذي انعكس بدوره في ترسيخ الانقسام المجتمعي واضعاف الهوية الوطنية الجامعة.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، الاندماج المجتمعي، بلجيكا، التعددية الثقافية، الهوية الوطنية.

المقدمة

حظي مفهوم الديمقراطية التوافقية والاندماج المجتمعي باهتمام واسع وبمكانة كبيرة في الفكر السوسيولوجي، فمسالة إدارة التعددية اللغوية والدينية تعد من اخطر التحديات التي تواجه الدول في العصر الحديث، فالديمقراطية التوافقية كأداة قادرة على احتواء التنوع والتعدد وضمان مساهمة مختلف المكونات في صنع القرار بما ينعكس ايجابا في تحقيق الاستقرار السياسي، ويقلل من احتمالات العنف والصراع، والاندماج المجتمعي هو جوهر أي تجربة ديمقراطية ناجحة، فالمشاركة بمختلف مجالاتها لا تترسخ من دون وجود علاقة قوية وروابط متماسكة بين افراد المجتمع القائمة على الثقة المتبادلة والشعور بالانتماء المشترك.

نشأت اولى مساعي بناء التوافق في البلدان الاوربية، فتم تطبيقها في بلجيكا كون المجتمع كان منقسما بشكل واضح لغويا ودينيا، وهذه المساعي لم تكن نتيجة نظرية مسبقة، بل كانت وليدة حاجات عملية في مجتمعات متعددة ومتنوعة اجتماعيا، التي كانت تعاني من ضعف في قضية الوحدة الوطنية، فاشراك جميع المكونات المجتمعية في صنع القرار السياسي، تعتبر ضرورة قصوى لتفادي المجتمع كوارث الصراعات والحروب الاهلية، وهو ما اسفر عن تبنيها للديمقراطية التوافقية لتجاوز ازماتها الداخلية، وقد استطاع هذا النموذج تحقيق نجاحات ملموسة في تمثيل المكونات المختلفة، لكنه في الوقت ذاته كشف عن صعوبات واثار سلبية ابرزها تأخير تشكيل الحكومات واستمرار النزعة الانقسامية.

اهداف البحث

إن هذا البحث يهدف الى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

١. بيان اهم الأسباب التي دفعت الى الاهتمام الواضح والكبير بمفهومي الديمقراطية التوافقية باعتبارها نموذجا سياسيا لأدارة الانقسامات المجتمعية، والاندماج المجتمعي بوصفه احد المرتكزات الأساسية للحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز التماسك المجتمعي، ومعرفة مدى الترابط الوثيق والعلاقة الجدلية بين طبيعة النظام السياسي من جهة ومستوى التعايش والاندماج بين شرائح المجتمع من جهة أخرى.
٢. يسهم في معرفة مبررات اعتماد بلجيكا للنهج التوافقي، ومالها من تاثير مباشر في إدارة التنوع اللغوي والديني.
٣. .بيان اهم الاثار الإيجابية والسلبية للديمقراطية التوافقية على الاندماج المجتمعي في بلجيكا
٤. تستطيع الدول التي تعاني من التعددية والانقسامات الداخلية الاستفادة من تجربة التوافقية المطبقة في بلجيكا، من خلال معرفة اهم الاثار الإيجابية والسلبية التي تعكسها الديمقراطية التوافقية على مسالة التعايش والاندماج المجتمعي.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث كونه يسعى الى الجمع بين بعدين أساسيين وهما:

١. البعد السياسي المتمثل في الديمقراطية التوافقية كاسلوب حكم لادارة التعددية والانقسامات في المجتمعات المتنوعة.

٢. البعد الاجتماعي المتمثل بالاندماج المجتمعي الذي يعد الجوهر الأساسي للتماسك والاستقرار.

إشكالية البحث

تكمن مشكلة البحث في جدلية العلاقة القائمة بين الديمقراطية التوافقية والاندماج المجتمعي في بلجيكا، الذي انعكس بشكل واضح على الواقع السياسي من خلال توزيع السلطات بشكل توافقي بين المجتمعات اللغوية، وهنا يطرح الباحث السؤال الرئيسي الذي يسعى للإجابة عنه وهو: هل الديمقراطية التوافقية هي الحل لتحقيق الاندماج المجتمعي، وانهاء النزاعات في المجتمعات المتنوعة اجتماعيا، وبناء دولة مستقرة، ومن هذا السوال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما المقصود بالديمقراطية التوافقية، وماهي خصائصها ؟.

٢. ما المقصود بالاندماج المجتمعي، وما هو اهم ابعاده ومؤشراته ؟.

٣. ماهي اهم مبررات اعتماد بلجيكا للنهج التوافقي في الحكم ؟.

٤. ماهي اهم الاثار الإيجابية والسلبية للديمقراطية التوافقية على الاندماج المجتمعي في بلجيكا ؟.

فرضية البحث

تسهم الديمقراطية التوافقية في تعزيز الاندماج المجتمعي في بلجيكا بدرجة محدودة بسبب استمرار الانقسامات اللغوية والسياسية.

الاطار المنهجي للبحث

بغية الوصول الى تحليل علمي دقيق تم الاعتماد على المنهج الوصفي لرصد الظاهرة كما هي وتحليل عناصرها وتوضيح ابعادها وعلاقاتها.

هيكلية البحث

تم الاعتماد في خطة البحث على (مقدمة ومبحثان وخاتمة وتوصيات) وعلى الشكل التالي: المبحث الأول تناول الباحث فيه الاطار المفاهيمي للديمقراطية التوافقية والاندماج المجتمعي، والمبحث الثاني اختص بالديمقراطية التوافقية والاندماج المجتمعي في بلجيكا: المبررات والأثار، وخاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للديمقراطية التوافقية والاندماج المجتمعي

تشكل عملية فهم وشرح المفاهيم والمصطلحات الأساسية لكل بحث علمي ضرورة ملحة للحصول على أرضية مناسبة وحقائق هامة عن البحث المطلوب، وعليه قمنا بتقسيم المبحث الأول الى مطلبين، نتناول في المطلب الأول الديمقراطية التوافقية، اما المطلب الثاني سيكون عن الاندماج المجتمعي.

المطلب الأول

مفهوم الديمقراطية التوافقية

تعتبر قضية إدارة التنوع في المجتمعات التعددية من اهم واجبات ومسؤوليات الدولة لتحقيق ما يسمى بالاندماج المجتمعي الذي يحل محل التنازع والصراع بين قوميات وطبقات المجتمع، والألية التي تتعامل بها الدولة بكافة مؤسساتها وأجهزتها ودستورها هو المعيار الذي يحول هذه التعددية الى نعمة او نقمة، فالديمقراطية التوافقية اعتبرتها بعض الدول البديل الأكثر نجاحا للتحكم بالتنوع في المجتمعات التعددية (الهام، ٢٠٢٢)، وهذا يدفعنا الى التركيز في النقاط التالية: ماهي الديمقراطية التوافقية ؟ وماهي خصائصها ؟ وماهي أسباب اللجوء اليها ؟.

اولأ: تعريف الديمقراطية التوافقية

١_ التعريف اللغوي: الديمقراطية التوافقية مفردة مكونة من مصطلحين، (الديمقراطية) مصطلح يرجع أصوله الى اليونان مكون من كلمتين، اذا تم جمعهما معا يصبح معناها حكم الشعب (مرزوق، ٢٠٢٠)، اما التوافقية فهي تعني (التقارب، الانسجام، التفاهم، التطابق) (بن ايوب، ١٩٩٤)، وهي تعريب عن المفردة الإنجليزية (Consociational)، والتوافق من الاتفاق بمعنى اجتمعوا على الامر بعد تفرقه، والانسجام والتفاهم قدر الإمكان، ولان الديمقراطية تعني حكم الشعب فتصبح تعريفها اللغوي حكم الأغلبية العظمى من الشعب باستحصال تقارب اراء هذه الأغلبية وتجانسها (احمد، ٢٠٢٢) .

٢_ التعريف الاصطلاحي: هناك عدم اتفاق بين المفكرين والمختصين حول مفهوم واضح ومحدد يتفق عليه الجميع فيما يخص الديمقراطية التوافقية (سمير، ٢٠١٣)، فالمفكر ارند ليبهارت اطلق عليها تسمية الديمقراطية التوافقية، اما جيرالد لامبورغ اطلق عليها الديمقراطية النسبية، واطلق عليها عالم الاجتماع بنغهام بأول عبارة التجزؤ الاجتماعي، وكانت هناك تسميات عديدة لدى مفكرين وباحثين اخرين مثل الديمقراطية الاتفاقية، والديمقراطية التعاقدية والديمقراطية الطائفية والديمقراطية غير المسيسة) (عاجل و جلال، ٢٠٢٤).

قدم المفكرون عدة تعريفات للديمقراطية التوافقية، فقد عرف ارنت ليبهارت الديمقراطية التوافقية من حيث علاقتها بالانقسامات القطاعية المميزة للمجتمعات التعددية والتعاون السياسي القائم بين النخب القطاعية (ارنت، ٢٠٠٦).

وعرفها أيضا بانها (عبارة عن انموذج تجريبي معياري مرحلي، تعتمد عليه المجتمعات المتنوعة القوميات والاثنيات والاعراق، التي يكون فيها الاندماج الاجتماعي والتوافق السياسي ضئيل جدا).

وعرفها ليمبروخ بانها استراتيجية إدارة الصراعات عن طريق الانسجام والتعاون بين مختلف النخب بدلا عن الصراع والتنافس واتخاذ الأغلبية، وتعرف الدولة التوافقية بانها الدولة التي يكون افرادها خليط من أقليات دينية وعرقية واثنية كثيرة ومتنوعة وغير متجانسة، وتحيط بهذه الأقليات مجموعة من الزعامات والقيادات والشيوخ ذات الوزن والثقل السياسي والاجتماعي والثقافي (توفيق، ٢٠١٦).

إن ما يميز النموذج التوافقي حسب راي ارنت ليبهارت هو اربع عناصر أساسية وهم (حكومة الائتلاف، مبدا التمثيل النسبي، حق الفيتو المتبادل، الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة) (سفيان، ٢٠٢٢).

ثانيا: خصائص الديمقراطية التوافقية

تستند الديمقراطية التوافقية على اربع دعامات أساسية، وتعتبر هذه الدعائم من اهم خصائص الديمقراطية التوافقية (حسب راي ارنت ليبهارت) التي تميزها عن غيرها من أنواع الديمقراطية، وقد يودي غياب او عدم توفر احدهم الى فشلها وسقوطها:

١. الائتلاف الواسع: يعتبر الائتلاف الكبير السمة الأبرز في الديمقراطية التوافقية حسب راي الباحثين، ومضمونها التشارك في السلطة الذي يتم عن طريق ائتلاف (زعماء سياسين، أحزاب ذات توجهات مختلفة) موسع في نظام برلماني او لجنة موسعة او تحالف واسع للرئيس وسواه من الوزراء وأصحاب المناصب العليا في النظام الرئاسي ويتم اتخاذ القرارات عن طريق الية التوافق (رشيد، ٢٠١٩).

٢. حق الفيتو المتبادل: يعد بمثابة المكمل للأساس الأول (الائتلاف الواسع)، ويشكل السلاح الذي تمتلكه الأقلية ضد قرار الأكثرية لتدافع عن مصالحها، ويعطيها شعورا بالأمان ويحمي مصالحها الحيوية من استبداد مجموعة معينة على القرارات، وحق الفيتو يأخذ ثلاثة اشكال قد يكون مقنن في الدستور مثل تجربة الديمقراطية التوافقية النمساوية، او عرفا متداولا كما هو الحال في سويسرا وهولندا، او يكون مختلط بمعنى يكون مقنن في مجالات معينة ويصبح عرفا في مجالات أخرى كما هو المعمول به في بلجيكا (الانباري، ٢٠٠٧).

٣. التمثيل النسبي: يقوم هذا المبدا على أساس ان كل الجماعات توثر في صنع القرار نسبة الى قوتها وهذا يودي الى إزالة العديد من المعوقات والمشاكل المسببة للتفكك والانقسام من خلال عملية صنع القرار، ومن ثم أيضا على توزيع الوظائف والموارد المالية بين الطوائف المختلفة (دويري، ٢٠١٠).

٤. الاستقلال الذاتي (القطاعي): يتم ذلك من خلال تفويض سلطة اتخاذ القرار الى الأقليات او الطوائف التي تخص الأقلية في الأمور التي تعنيها حصرا، وبذلك فان (رانت ليبهارت) لا يرى في ذلك شئيا سلبيا فهو يعتبر ان من ركائز الديمقراطية التوافقية ان تجعل المجتمعات المتنوعة اكثر تعددية، ولا تستهدف إزالة هذه الانقسامات الاثنية او اضعافها، بل تعمل على الاعتراف بها وتحويل هذه المجموعات الاثنية الى عناصر بناءة في نظام ديمقراطي مستقر (عمير، ٢٠١٣).

ثالثا: دواعي الديمقراطية التوافقية:

إن تطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي في البلدان والمجتمعات المتنوعة (لغويا واثنيا ودينيا) لدوافع عدة وأسباب مختلفة منها (رغيد، ٢٠٠٧):

١. يساهم نموذج الديمقراطية التوافقية في تقريب وجهات النظر بين الطوائف والقوى الموجودة في الساحة السياسية، التي تتصف غالبا بضعف الاندماج والانسجام، لايجاد حل لمشكلة الانقسامات داخل المجتمع الواحد.

٢. تعطي الديمقراطية التوافقية أهمية كبيرة لتقاسم السلطة ومنع هيمنة أغلبية دائمة مما يؤدي إلى تهميش باقي المكونات، وحل ازمة الهوية الوطنية، فالديمقراطية التوافقية تضمن اشراك مكونات الهوية الفرعية كافة في النظام السياسي، وجعلهم شركاء في صنع واتخاذ القرار وتلبية حاجات افرادها.

٣. تسعى الديمقراطية التوافقية في الحفاظ على مستويات عالية من الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، فالدول التي تعاني من نزاعات أو حروب أهلية، يكون من الضروري إيجاد صيغة حكم تشاركية تضمن الثقة بين الأطراف، ما يعزز السلام والاستقرار (عمر، ٢٠١٩).

يتبين من خلال الدراسة أن التوافقية ليست مجرد الية سياسية، بل هي أداة لإدارة التنوع ومنع الصراع، والتوافقية تصلح للمجتمعات التي تعاني من الصراعات والنزاعات والحروب الاهلية، ويرجع الفضل للمفكر ارنت ليبهارت في استخدام المصطلح وتطويره فيما بعد، ولابد من الإشارة الى ان الديمقراطية التوافقية ليس بالضرورة ان تنجح في كل المجتمعات المفككة والمنقسمة،

ونجاحها يتوقف على الظروف المناسبة لتطبيق هذه التجربة، وجعل التعددية بكافة اشكالها نقطة قوة لبناء الدولة وتطويرها وليس العكس بتحطيم هيبة الدولة وتراجع مكانتها المحلية والإقليمية والدولية.

المطلب الثاني

مفهوم الاندماج المجتمعي

يعد الاندماج المجتمعي من اهم القضايا والمسائل التي تجذب اهتمام المفكرين والفلاسفة وبالأخص علماء الاجتماع بسبب كثرة التغييرات التي تحدث للمجتمع في فترات قصيرة، بما اسهم في تظافر الجهود على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لغرض مساعدة الافراد والجماعات التي تعاني من صعوبة الاندماج المجتمعي، لخلق بيئة اجتماعية تتميز بالتوافق المجتمعي لتجنب المشكلات الاجتماعية التي يمكن ان تحدث بسبب غياب الاندماج المجتمعي (ميلودي، ٢٠٢٤) ، لذلك يجب التركيز على ما يلي: ماهو الاندماج المجتمعي ؟ وماهي ابعاد الاندماج المجتعي ؟ وماهي مؤشرات الاندماج المجتمعي؟.

اولأ: تعريف الاندماج المجتمعي

١_ التعريف اللغوي: للتعرف على المعنى اللغوي لمفهوم الاندماج لابد من البحث عن كلمة (دمج)، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور: دمج الامر يدمج دموجا: استقام. وامر دماج ودماج: مستقيم. وتدامجوا على الشي: اجتمعوا. ودامجة عليهم دماجا: جامعه. وادمج الحبل: اجاد فتله، وتأتي أيضا بمعنى دخل في الشي واستحكم فيه (ابن منظور، ١٩٩٩).

وتاتي كلمة ادمج وهي على وزن افعل، أي ان المدمج قد وقع عليه فعل الفاعل، او بمعنى اخر سيق الى الادماج سوقا، أي بقوة خارجة عن ارادته، اما فعل اندمج الذي على وزن انفعل وتعني قيام الفاعل بالفعل لنفسه. أي ان الاندماج لم يكن نتيجة دافع خارجي، وانما هو نتاج فعل تفاعل الشخص المدمج مع القانون (عبد السلام، ٢٠٢١).

٢_ التعريف الاصطلاحي:

يجمع الباحثين والمهتمين بمسالة الاندماج المجتمعي بان الأصول والجذور التاريخية والفكرية لهذا المصطلح تعود الى حقبة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويعد اميل دوركايم من ابرز علماء الاجتماع الذين كان لهم ارثا فكريا ومعرفيا هاما فيما يخص سوسيولوجيا الاندماج المجتمعي، حيث اعتمد في تعريفه للاندماج المجتمعي على بعدين اثنين وهما: اولأ: جملة التفاعلات الاجتماعية بين الافراد، ثانيا: الاشتراك في القيم الاجتماعية (فوزي، ٢٠٢١).

يعتبر الاندماج المجتمعي مصطلح ينشه كل جماعة او مجتمع لغرض الانتقال (الافراد والجماعات) من حالة المواجهة والنزاع الى حالة السلام والعيش معا، وهو صورة من صور القدرة على الوصول الى المنظومات السياسية والقانونية الضرورية والازمة لجعل هذه الحقوق واقعا حيا (زيد، ٢٠١١).

ويعرف الاندماج المجتمعي بانه عملية ضم وتنسيق بين مختلف الطبقات الموجودة في المجتمع من اجل الوصول الى مجتمع ذو وحدة متكاملة، وبمعنى اخر ازالة كل العوائق والحواجز بين الجماعات المختلفة للعيش والانصهار الاجتماعي بشكل متناغم ومتناسق، ويرى الباحثين والمختصين بالعلوم الاجتماعية بان الاندماج هو قدرة الفرد على إقامة علاقات اجتماعية وطيدة مع من يعيشون معه، بعيدا عن العلاقات الاجتماعية التي تحمل الشك والشعور بالتعالي والكراهية والحقد، فالفرد المدمج اجتماعيا تراه اكثر التزاما بالقوانيين والعادات والتقاليد والقيم الدينية والثقافية، ويتحلى أيضا بصفة ضبط النفس تجاه المواقف الانفعالية، فيوصف المندمج مع المجتمع بانه ناضج انفعاليا (بوزيان، ٢٠١٨).

ثانيا: ابعاد مفهوم الاندماج المجتمعي

يتجلى أهمية مفهوم الاندماج المجتمعي من خلال ابعاده المتعددة التي تشمل الجوانب القيمية والتفاعلية والوظيفية، وتعمل هذه الابعاد في تحقيق اندماج واستقرار مجتمعي كامل للافراد وعلى كافة المستويات:

١. الاندماج المعياري القيمي: ويقصد به اعتماد الفرد لعادات وقيم المجتمع او الجهة التي تمكنه من الاندماج والقبول بين افرادها، فمنظومة القيم والضوابط لها وظيفة قيادة وتوجيه سلوك الفرد مع مراعاة المكانة التي يتميز بها الفرد داخل الجماعة، نشاطاته تفاعلاته التي يستعد بها من اجل المشاركة في مختلف الفعاليات والأنشطة الاجتماعية، وهنا يبرز لدينا مفهوم التنشئة الاجتماعية ومفهوم الرقابة الاجتماعية (فوشان و العلاوي، ٢٠١٧).
٢. الاندماج التفاعلي: وتعني جملة التفاعلات الاجتماعية وعلى الخصوص علاقات التعاون المتبادلة التي يقوم بها الافراد، ويظهر على هذا البعد انه يعتبر المؤشر لقياس جملة من المفاهيم كمفهوم الشبكة الاجتماعية ومفهوم السند والدعامة الاجتماعية، بمعنى شبكة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الافراد كنوعية العلاقات الاسرية (اسماء و اسعاف، ٢٠١٩).
٣. الاندماج الوظيفي: يتعلق هذا البعد بتبادل الخدمات بين الافراد، فهي تنظر الى المجتمع على انه انساق ومنظمات او مؤسسات وفاعلون اجتماعيون، هذه العناصر لها مهام ومسؤوليات يتم بواسطتها تحقيق التناغم والتكامل والاندماج، وعندما يغيب الأدوار والوظائف يضعف الاندماج وينحصر، فالوظيفية تركز على قضية التوازن الاجتماعي بحيث ان

المجتمع يعمل على التوازن وأداء وظائفه وبقائه واستمراره، واي اختلال في النسق سيودي الى فقدان المجتمع لتوازنه وبالتالي انهيار المجتمع (عبد السلام، مصدر سبق ذكره ٢٣_٢٤، ٢٠٢١).

ثالثا: مؤشرات الاندماج المجتمعي

تعد المؤشرات أدوات مهمة لقياس مدى تماسك المجتمع وتفاعل أفراده بشكل إيجابي، ومن ابرز مؤشرات الاندماج المجتمعي هي:

١. المشاركة: هي تلك العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالتفاعل والاسهام الحر في تشكيل نسق الحياة العامة، ويتم ذلك بواسطة حرية الراي والتعبير التي هي حق من حقوقه، وهو ما يشعره بانتمائه الحقيقي لوطنه، ويوصف الاندماج المجتمعي بانه المشاركة الكاملة غير المنقوصة والمتواصلة في الاهتمام بالشأن العام والممارسة السياسية (الزعبي، ازمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية ٢٠، ٢٠١٣).

٢. الثقة: لقد اكدت دراسات علم الاجتماع والسياسة على أهمية موضوع الثقة، فالثقة الاجتماعية ضرورية جدا لأنها تقوي وتدعم العلاقات التعاونية، وهي احدى اهم مؤشرات الاندماج الاجتماعي واهم ركائز قوى المجتمع، وانعدام الثقة العامة بين الناس يفكك المجتمع ويفقد قوته وتكامله، فالمجتمع الحديث حسب راي اميل دوركايم يدار من قبل نظام أخلاقي حيث ان مصالح الفرد في المجتمع تراعى على أساس الالتزام الشخصي بالمعايير والقواعد الجمعية (عثمان، ٢٠٢٣).

٣. التطوع: يقصد به تخصيص بعض المال والجهد والوقت دون توقع عائد مادي، وانما بدافع المساعدة وتنمية مستوى معيشة الاخرين نحو أنشطة منتظمة وأحيانا غير منتظمة تحقق مصالح الجماعة ككل، أو تساهم في رعاية ودعم بعض المهمشين في المجتمع، ولذلك فالتطوع يتميز بانه أحد اوجه الاندماج الاجتماعي بالانخراط إيجابيا في نشاطات وفعاليات الحياة العامة (نادية، ٢٠٠٩).

العلاقة بين الديمقراطية التوافقية والاندماج المجتمعي: علاقة جدلية متبادلة، فالتوافقية كشكل من اشكال ممارسة السلطة وإدارة الحكم لا تستطيع ان تودي دورها على اكمل وجه في إدارة التعددية وضمان مشاركة كافة شرائح المجتمع الا اذا كان هناك نوع من الاندماج المجتمعي المقبول نسبيا القائم على الثقة المتبادلة بين الجماعات، ويتوقف نجاح الديمقراطية التوافقية في ضمان مشاركة كل المكونات في العملية السياسية، وصناعة القرار، ورسم السياسات العامة التي تلبي احتياجات شرائح وطبقات المجتمع

للمساهمة في عملية صنع القرار، وتوزيع السلطة والثروات بشكل عادل، والذي يسهم في تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحفيز الافراد للانتماء والشعور بالمسؤولية مما يدعم عملية الاندماج والتجانس المجتمعي، ويقلل من الشعور بالتهميش والاقصاء والنزعات الانقسامية (عمر، جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسالة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الأليات والفواعل (ماليزيا نموذجا)، ٢٠١٧).

يتبين من خلال الدراسة أن مفهوم الاندماج المجتمعي لا يقل أهمية عن مفهوم الديمقراطية التوافقية، بل يعمل الاندماج على تعزيزها ودعمها، من خلال تقوية الروابط وإزالة عوامل التفرقة بين افراد المجتمع الواحد من خلال اندماجهم واجتماعهم وخلق بيئة مناسبة للتوافق والانسجام، وتقريب وجهات النظر التي تعتبر من اهم دعائم الديمقراطية التوافقية، واهم عوامل نجاحها واستمرارها، وتلعب ابعاد ومؤشرات الاندماج الاجتماعي دورا مهما لقياس مدى التفاعل والتناسق بين افراد المجتمع، وقياس مدى اندماج الافراد بالمجتمع، واندماج الافراد مع أجهزة ومؤسسات الدولة.

المبحث الثاني

الديمقراطية التوافقية والاندماج المجتمعي في بلجيكا: المبررات والأثار

لعبت الديمقراطية التوافقية دورا مهما في تحقيق التوافق والتناغم والانسجام بين شرائح المجتمع البلجيكي، والوصول الى اعلى درجات الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولمعرفة حجم الدور الذي لعبته الديمقراطية التوافقية، سيقوم الباحث بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول

مبررات اعتماد بلجيكا الديمقراطية التوافقية

بلجيكا هي مملكة اتحادية صغيرة من حيث المساحة والسكان، حيث تبلغ مساحتها حوالي (٣٠٥٠٠) كم مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي (١١) مليون نسمة، تتكون من مجتمعات واقاليم من ثلاث قوميات (فرنسية، فلامندية، والجرمانية)، وثلاثة أقاليم (الفالوني، الفلامندي، إقليم بروكسل) ومع ذلك فهي تعتبر ذات أهمية كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي معا، فهي تعتبر بمثابة الحاضنة للكثير من مؤسسات الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي والمنظمات الدولية الأخرى (واتس، ٢٠٠٦).

تم تأسيس الدولة البلجيكية بموجب دستورها لعام ١٨٣١، وكانت منطقة ذات أهمية كبيرة لسنوات عديدة، واجهة صراعات عديدة من اجل حقوق الأرض، يحدها من الشمال هولندا وبحر الشمال، ومن الشرق هولندا وألمانيا ولكسمبرغ، ومن الجنوب والغرب فرنسا، وينقسم مجتمعها الى ثلاث جماعات لغوية ذات كثافة سكانية متباينة: جماعة الفلامينك ويتكملون باللغة

الهولندية، وجماعة الوالون ويتكلمون الفرنسية، والجماعة الجرمانية ولغتهم الألمانية (بشرى، ٢٠٠٥)، حصلت على استقلالها من هولندا كدولة موحدة بسيطة (تضم مقاطعات وبلديات) ذات نظام ملكي برلماني، وفي عام ١٩٧٠ تحولت بلجيكا الى دولة فيدرالية ولم يتم الغاء النظام اللامركزي للبلديات والمقاطعات، لكن تم انشاء مجتمعات ومناطق سياسية جديدة (Francis , 2025).

شهدت العلاقة بين قوميات المجتمع البلجيكي توترات عديدة أدى ذلك الى انعدام الاستقرار، عانت منها الدولة البلجيكية ، لعدم قدرتها على تحقيق الاندماج المجتمعي ضمن اطار دولة وحدوية بسيطة، فالمزيج المجتمعي غير المنسجم الذي رافقه ازمة الهوية وأزمة الانتماء الوطني، شجع بلجيكا الى تبني النموذج الديمقراطي التوافقي الفيدرالي للحيلولة دون انهيار الدولة (النجار و عرب، ٢٠٢١) نتيجة مطالبة الفلامينك بالاستقلال، وفي المقابل طالب الوالونيون بالانفصال عن بلجيكا والانضمام الى فرنسا التي تربطهم بها اصل وتاريخ ولغة مشتركة، فيطلق على بلجيكا منذ زمن بعيد بانها افضل نموذج للديمقراطية التوافقية او ديمقراطية الاجماع، فقد استطاعت الديمقراطية التوافقية ان تصمد رغم الانقسامات والتعددية الاجتماعية العميقة (Van Haute, 2019).

هناك اختلاف بين مفهومي الفيدرالية والتوافقية، فالفيدرالية تتمحور حول شكل النظام السياسي، بينما تتركز التوافقية حول شخصية النظام السياسي، فالمجتمعات المفككة والمنقسمة يبرز لكل منهما أهمية في إدارة الصراع، فيعمل كلاهما على تعزيز الاخر، فبينما تركز الفيدرالية بشكل اكبر على حل الصراع الإقليمي بين الهويات المختلفة، فان التوافقية تسلط الضوء على أهمية التعاون بين النخب، وحقوق النقض، والتمثيل النسبي (عبد، ٢٠٢٣)، وهذا يحتم على الباحث ادراج اهم مبررات لجوء بلجيكا للديمقراطية التوافقية:

١. تعدد القوى وتوازنها: ان التنوع والتعدد المجتمعي شرط أساسي لقيام التوافقية، فالثنائية الحزبية تنجح وتناسب المجتمعات المتجانسة على عكس التعددية التي تفسر نجاح أي طرف بمثابة خسارة للطرف الاخر، لذلك يتطلب وجود اكثر من فئتين في المجتمع التعددي، ويفضل ان تكون من ثلاثة الى أربعة فاكثر، فان نجحت احدى القوى من تحسين مركزها لا يمكن اعتبار طرفا ما خاسرا من هذا النجاح (حيدر، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة)، ٢٠١٦)، وقد يتيح ذلك المركز ان يتدخل في حل أي خلاف كطرف محايد، وان تحقيق توازن القوي في المجتمع في المجتمع التعددي اسهل وابسط منه في المجتمع الثنائي او في هيمنة احداهما على

الأخرى، فيلاحظ ان هناك انسجام وتوافق كبير بين ثقافات المجتمع البلجيكي، فالدستور البلجيكي لعام ١٩٩٣ استطاع ان يضع حد للصراعات القومية التي استمرت بين عامي ١٩٩٠_١٩٩٣ حيث أصبحت بلجيكا مملكة اتحادية تتمتع بوضع ديمقراطي مستقر وذلك بسبب تضمين الدستور الجديد صلاحيات لا مركزية للجماعات الاثنية والمناطق الجغرافية والاقاليم الأربعة (الفلامنك، والوالون، والمتحدثين بالألمانية، والعاصمة بروكسل) والوحدات الإدارية، وأيضا لما احتواه الدستور من عدالة في التوزيع للموارد والثروات بين أبناء الشعب البلجيكي من جهة واحداث التوازن بين قوميات المجتمع والسلطة الاتحادية والاقاليم من جهة أخرى (حافظ و ماجد، ٢٠١٩).

٢. صغر حجم الدولة: لصغر حجم الدولة دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ونجاح النظام الديمقراطي التوافقي على غرار الدول الكبيرة، ففي الدول الصغيرة تزداد فرص التعارف والتنسيق والتعاون بين النخب حيث تكون قريبة من بعضها ويكون هناك معرفة شخصية ولقاءات متكررة، مما يودي الى تراجع احتمال التنافس السياسي بينهم الى لعبة صفرية، فبلجيكا تعد مملكة صغيرة في قلب أوربا، مما شجعها على خلق أجواء من الاستقرار بفضل النخب السياسية الحاكمة التي كانت معظمها من جماعة (الوالين) وهم من أصول فرنسية، فقد كانت الثقافة الفرنسية تعلو وتسود في مؤسسات النظام السياسي وطغيانها على أسلوب الحياة اليومية في المجتمع البلجيكي (هادي، ٢٠٢٢)

٣. وجود خطر خارجي: يرتبط صغر حجم الدولة الى إيجاد دافع قوي نحو المزيد من الوحدة الداخلية بسبب الشعور بالتهديد من الدول الأكبر حجما (رشيد، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٩)، فالبلد الذي يمتلك مساحة صغيرة نسبيا وافراده غير متجانسين اجتماعيا عادة ما يكون اكثر عرضة للتحديات الخارجية، وهذا يدفع بالنخب والقادة الى التقارب والتعاون لتجنيب دولهم هذه التحديات الخارجية، في المقابل يوفر الجو الملائم لنجاح النموذج التوافقي في الحكم، ففي بلجيكا كانت البداية في كفاحها من اجل الحصول على الاستقلال وخفت الوتيرة بعد ذلك، الا انها عادت بقوة في اثناء الحرب العالمية الأولى، بإدخال الاشتراكيين في حكومة ائتلافية (حيدر، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٦).

٤. الولاءات الغالبة: المجتمع التعددي يتم تنظيمه بعوامل متعددة، منها يدفع للتقسيم، ومنها يحفز للتماسك بين شرائح المجتمع، فتلك القوتان تتصارعان بصورة متزامنة، وحدة الصراح تتوقف على التأثير المتزايد للقوتين، فعنصر القومية جعل مشكلات المملكة البلجيكية تفرق كلمتها، فالشعور القومي في بلجيكا يعتبر الأضعف بين البلدان الاوربية الأخرى، حيث كان (الوالون) الناطقين باللغة الفرنسية تهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية وتستبعد المجموعات القومية

الأخرى، وهذه الهيمنة انتهت بمطالبة (الفلاندر) الناطقين بالهولندية المهمشين سياسيا بالاستقلال عن الدولة ، حيث كانت تعتقد ان لها حقا سياسيا مسلوب رغم انها تشكل الأغلبية من سكان (محمد، ٢٠٠٨).

٥. الانقسامات المتقاطعة: تعد الأحزاب السياسية اهم وسيلة تستطيع من خلالها التعبير عن الانقسامات المجتمعية في كافة مفاصل الحياة، ويبرهن على صحة هذا الكلام (ليبهارت) حيث يرى ان المجتمع البلجيكي فيه ثلاث أنواع من الانقسامات، احدهما مؤسس ديني، والثاني نصف مؤسس طبقي، والثالث غير مؤسس اطلاقا (الانقسام اللغوي)، فالانقسام الحزبي يتطابق مع الانقسام الديني، حيث ان الحزب الذي يعبر عن مصالح الكاثوليك يغلق في وجه البروتستانت، وهذا يعطي لعنصر الدين في المجتمع البلجيكي درجة عالية من المؤسسية على غرار الانقسامات الأخرى كالطبقة و اللغة، فالديانة الرسمية للبلاد هي المسيحية، اذا يشكل حوالي ٧٥ % من السكان المذهب الكاثوليكي، و١٥ % منه المذهب البروتستانتي، والباقي يشكلون ديانات أخرى مختلفة (مولود، ٢٠١٦)، فالمذهب الكاثوليكي كان لديه حضور قوي وموثر في المجتمع البلجيكي، حيث استطاعت بلجيكا احتواء وحل مسالة المدارس الدينية لوجود مؤسسات حزبية دينية، في حين أخفقت ولفترة طويلة من حل المسالة اللغوية لعدم وجود أحزاب تمثل وتراعي المصالح والمتطلبات اللغوية (جساس، ٢٠٢١).

٦. وجود تنمية اقتصادية: تعد دراسة الديمقراطية التوافقية والتنمية الاقتصادية من اهم المواضيع التي تشغل اهتمام الباحثين والمفكرين، نظرا لاهتمامها وارتباطها المباشر بحياة الافراد، فكلما ارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية في دولة ما أدى ذلك الى الدفع نحو عملية التحول الديمقراطي (بيدر، ٢٠١٧)، اذا انه من الصعب بناء الديمقراطية في دولة ما الا بعد انجاز التقدم الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية في بلجيكا مندمجة بشكل كبير بنظامها الديمقراطي التوافقي، حيث يساهم هذا النظام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، يسمح التوافق بين الجماعات المختلفة بما في ذلك اللغوية والثقافية بتجنب النزاعات التي قد تعيق النمو الاقتصادي.

تشير النتائج إلى ان تبني مملكة بلجيكا للنظام الديمقراطي التوافقي لم يكن مصادفة، بل ساهم في قيام الديمقراطية التوافقية في بلجيكا هي الظروف التي كان يعشيها المجتمع، والتعددية الثقافية واللغوية والدينية التي تعمل التوافقية على تمثيل تلك العناصر ولا تعمل على محاربتها او اقصائها، وبخلافه تشعر الأقليات الدينية واللغوية والثقافية بان النظام السياسي البلجيكي يهدف الى

اقصائها، ومنعها من المشاركة، وأيضا كان هناك مبررات وأسباب حقيقية دفعت بلجيكا لاعتماد النظام الديمقراطي التوافقي لتحقيق الاندماج والتوافق المجتمعي.

المطلب الثاني

الأثار الإيجابية والسلبية للديمقراطية التوافقية على الاندماج المجتمعي في بلجيكا

ظهرت التوافقية السياسية في بلجيكا كأداة لحل النزعات، فقد ظهرت لأول مرة عام ١٩١٨، فقد نجح الملك البرت الأول آنذاك في جمع الروابط التقليدية للنخبة السياسية على طاولة واحدة، على امل إيجاد حل مشترك للتوترات الواضحة والملموسة بين شرائح المجتمع، وانتهت المفاوضات بعقد اتفاقية (لوبيم)* والتي تعد نقطة الانطلاق الأساسية للنظام التوافقي، بسبب انها ضمنت حق التنظيم الذاتي لمختلف قطاعات المجتمع (Anna , 2025)

بعد ان شهدت المملكة خلافات لغوية تاريخية نشبت على اثرها الحروب التاريخية التي حدثت بين المانيا وفرنسا من جهة، وهولندا وفرنسا من جهة ثانية، فإعداء الامس الذين اشعلوا فتيل الحربين العالميتين اصبحوا حلفاء اليوم ضمن الاتحاد الأوربي، وهذا ما عكس الاستقرار داخل بلجيكا على المكونات اللغوية التي تمثلهم، حيث انشات بلجيكا تدريجيا نظاما فيدراليا (توافقيا) مزدوجا (إقليميا، لغويا) متراكبا في المناطق والمجتمعات الرئيسة التي تم دمجها عمليا، واستطاع ان يوظفها لتعزيز اركان الدولة وتدعيم قوتها (Wickman, 1984).

ونتيجة لذلك بدا النخب السياسية في بلجيكا يبحثون عن قاعدة قوية للحفاظ على الاستقرار وتحقيق الاندماج والتوافق المجتمعي بين مكونات الشعب البلجيكي على اختلاف انتماءاته وعقائده وبشكل يخدم ويحقق تطلعاته للمشاركة في الحياة السياسية بطريقة اكثر ديمقراطية وعدالة، ووجدوا ان تبني النظام الديمقراطي التوافقي هو الحل الأمثل، فعلى الرغم من انها لم تلغي حدة الصراعات الداخلية الا انها استطاعت تخفيفها الى اقصى حد وعالجت مشكلة تقسيم البلاد ووحدتها الوطنية، وهذا ما اكد عليه الدستور البلجيكي في المادة الأولى ان بلجيكا دولة فيدرالية مكونة من جماعات اثنية ومناطق جغرافية ونصت المادة

*) انقلاب لوبيم (بالفرنسية: Coup de Lophem، بالهولندية: Coup van Loppem) أو اتفاقية لوبيم (Pacte de Lophem، Akkoord van Loppem) يشير إلى سلسلة من الاجتماعات التي عقدها الملك ألبرت الأول بشكل خاص في قلعة لوبيم في لوبيم (Lophem)، فلاندرز الغربية في الفترة من ١١ إلى ١٤ نوفمبر ١٩١٨ حول النظام السياسي المستقبلي في بلجيكا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عاد الملك ألبرت الأول إلى بروكسل على رأس الجيش البلجيكي في دخولٍ مُفرح. وأعلن عن برنامج تشريعي جديد يتضمن إلغاء نظام التصويت التعددي الانتخابي الذي كان قائمًا قبل الحرب، وإنشاء جامعة جديدة تُدرّس باللغة الهولندية حصريًا، للمزيد من التفاصيل زيارة الرابط التالي: https://en.wikipedia.org/wiki/Loppem_Coup.

الثانية على انها تضم ثلاث جماعات اثنية هي الهولندية والفرنسية والجرمانية، ونصت المادة الثالثة على انها تضم ثلاث مناطق هي الفلامنك والوالون وبروكسل، اما المادة الرابعة فقد نصت على ان بلجيكا تضم اربع مناطق لغوية هي الهولندية والفرنسية والألمانية ومنطقة بروكسل ثنائية اللغة (دستور بلجيكا، ٢٠١٨).

أولا: الأثار الإيجابية للديمقراطية التوافقية على الاندماج المجتمعي في بلجيكا

لقد تم اعتماد نموذج الديمقراطية التوافقية لممارسة السلطة في الدول الصغيرة الحجم، فالمملكة البلجيكية التي تتميز بوجود التعددية والانقسامات لتحقيق الاستقرار السياسي، وللتقليل من حدة الصراعات الداخلية بين مختلف مكونات المجتمع البلجيكي، ولذلك تتميز الديمقراطية التوافقية في بلجيكا بمجموعة من المزايا الإيجابية التي انعكست بدورها في تحقيق مستويات عالية من الاندماج والتوافق المجتمعي:

١. لعبت التوافقية في بلجيكا دورا مهما في انتاج القرارات الفعالة التي تخص الاندماج والتفاعل المجتمعي بالنسبة للأفراد او النخب السياسية، ولاسيما انها تعلم النخب السياسية تطبيق الفيتو المتبادل باعتدال، فحق النقض او ما يعرف بسياسة جرس الإنذار (عمر، دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية (دراسة حالة ماليزيا ولبنان) مصدر سبق ذكره ص٣٢)، ويعني امتلاك المجموعات اللغوية على مستوى البرلمان حق النقض الفيتو، فعندما تعلن احدى المجموعات اللغوية ان الاقتراح قد يلحق الضرر بها كمجموعة لغوية فانه يمكن تنشيط ما يسمى بجرس الإنذار، وهذا يعتبر ضمان للأقلية الهولندية في بروكسل، والأقلية الألمانية في إقليم والونيا، والأقلية الفرنسية على مستوى الاتحاد (شين، ٢٠٠٥).

٢. تمكنت التوافقية في بلجيكا ان تهيئا المناخ السياسي القادر على استيعاب القوى السياسية الناشطة في الساحة السياسية الراغبة في المشاركة في العملية السياسية، الذي يخفف من حدة الصراعات الداخلية ويحقق الاندماج على كافة المستويات (الياس، ٢٠٢٣) وقد ظهر هذا بشكل واضح من استقرار الحكومات الاتحادية للمدة من (٢٠١٤_٢٠١٧)، واعتماد التحالفات التي تسمح لكل المكونات الاجتماعية من المشاركة في المؤسسات التمثيلية والمساهمة في عملية صنع القرار ورسم السياسة العامة، لذلك جرى ترسيخ ثلاث اليات لتقاسم السلطة دستوريا تمثلت (بالتكافؤ اللغوي في الحكومة و متطلبات الأغلبية الخاصة لتمرير التشريعات الخاصة بإصلاحات الاقلمة، وانشاء نظام جرس الإنذار

يسمح لكل مكون او جماعة استعمال حق النقض ضد أي تشريع يتعارض مع مصالحها) (مولود، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٦).

٣. ساهمت الديمقراطية التوافقية في تقريب وجهات النظر والتوجهات بين القوى والتيارات الموجودة في الساحة السياسية، مما خلق نوعا من الاندماج المجتمعي والتوازن والمرونة وتفعيل مساهمة جميع النخب السياسية البلجيكية الحاكمة مساهمة نشطة وفعالة في العملية السياسية مما قلل من الصراعات السياسية بين هذه القوى وساهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية للمجتمع البلجيكي، فالواقع التوافقي في بلجيكا قد اسهم في التقليل من حدة التوترات الاجتماعية والسياسية، لاسيما عندما منحت الأقاليم صلاحيات كاملة على اقاليمها، لان النظام السياسي والأحزاب السياسية البلجيكية دعمت مبدا التوافقية في الحكم وتقسيم السلطة وتوزيع الصلاحيات على المراكز والاقاليم والمناطق (بوحنية و بشير، ٢٠١٢).

٤. ان التوافقية في بلجيكا قد وجدت لحماية حقوق الأقليات لتحقيق اهداف على مستوى اعلى، منها تحقيق المصالحة بين مختلف الجماعات والطوائف وتحقيق الاستقرار الديمقراطي، لذا استوجب ادراج الأقليات والطوائف البلجيكية في عملية صنع السياسة العامة (جساس، مصدر سبق ذكره)، فالحكومة البلجيكية تظم وزراء من المجموعتين اللغويتين الرئيسيتين (الفلمنك والوالون) ولا يمكن لاي مجموعة ان تستحوذ على اغلبية المناصب، اذا نص الدستور البلجيكي في المادة (١٢) على ان يتكون مجلس الوزراء من خمسة عشر عضوا، وان يتضمن مجلس الوزراء باستثناء رئيس الوزراء أعضاء من الناطقين باللغة الفرنسية مساويا في عددهم للأعضاء الناطقين باللغة الهولندية (دستور بلجيكا، مصدر سبق ذكره، ص٤_٥.، ٢٠١٨)، فرئاسة مجلس النواب ومجلس الشيوخ تتناوب بين المكونات اللغوية، والقرارات الكبرى مثل تعديل الدستور او القوانيين العليا للدولة تتطلب اغلبية في كل مجموعة لغوية على حدة وليس فقط اغلبية اجمالية، وفي المناطق ثنائية اللغة مثل بروكسل تقدم الخدمات الحكومية والتعليم باللغتين (الفرنسية والهولندية)، كما ان لكل مجموعة لغوية ميزانية خاصة لتمويل الأنشطة الثقافية والفنية.

ثانيا: الأثار السلبية للديمقراطية التوافقية على الاندماج المجتمعي في بلجيكا

تعرضت الديمقراطية التوافقية في بلجيكا لمجموعة من الانتقادات، وذلك لما تحتويه من نتائج وثغرات واثار تنعكس سلبا على الاندماج المجتمعي البلجيكي، من جملة هذه الأثار ما يلي:

١. تشجع الديمقراطية التوافقية في امتداد الانقسامات الداخلية مع النزاعات الدولية، اذا ما تم اندماج النزاعات والانقسامات الداخلية مع خطوط الانقسام لنزاع دولي، حيث ان ذلك يودي الى استنساخ داخلي لتلك النزاعات، وهذا ما حدث في بلجيكا خلال الحربين العالميتين، لوجود التطابق والتناظر اللغوي والثقافي للفلامنغ مع المانيا، والوالون مع فرنسا، اذ سرعان ما تحول الامر الى صراع ونزاع داخلي (حيدر، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٦).

٢. عملت الديمقراطية التوافقية على تقسيم الأحزاب على معايير فرعية ولغوية ضيقة، فالنظام الحزبي كان له دورا كبيرا في ترسيخ الواقع التوافقي بسبب التجزئة في هذا النظام، لأسيما بعد فشل الأحزاب الاتحادية في حل مشكلة الولاءات الفرعية مما أدى الى غيابها عن المشهد السياسي، حيث أصبحت هذه الأحزاب ترتب ملفاتها الانتخابية على مستوى الأقاليم والمجتمعات المختلفة لغويا (النجار و عرب، مصدر سبق ذكره، ٢٠٢١)، والزعامات السياسية تستمد قوتها وتاثيرها من طبيعة النظام الحزبي، اذا لم تعد الأحزاب الوطنية لها الوجود الفعال والأثر في الحياة السياسية، وانما الأحزاب (الفلمنكية) و(الفرونكوفونية) تقدم نفسها في الدوائر الخاصة، وهذا ما جعل تصويت الناخبين يكون على أساس الانتماء اللغوي (عبد الكريم، ٢٠٢٤)، فالناطقين بالهولندية ينتخبون السياسيين الناطقين بالهولندية، وكذلك الحال بالنسبة للناطقين بالفرنسية والألمانية ، وتلك الألية خلقت مشكلة على المستوى السياسي تمثلت في صعوبة تشكيل الحكومات المتعاقبة، وعلى سبيل المثال طول امد تشكيل الحكومات البلجيكية بعد نتائج انتخابات ٢٠٠٧ استغرق تشكيل الحكومة (١٩٤) يوم، وازمة عام(٢٠١٠_٢٠١١) استغرق (٥٤١) يوم (ويكبيديا الموسوعة الحرة، ٢٠٢٥).

٣. اعترفت الديمقراطية التوافقية في بلجيكا بالانقسامات اللغوية والثقافية (الفلمنك، الوالون، المانيا) لكنها كرست هذه الانقسامات ودعمتها بدل من اذابتها ودمجها في تدعيم قضية الوطنية والقومية، وأصبحت تشعر الأقليات بانها مهددة بشكل دائم من خلال الانصياع والانقياد، فغالبا ما تنجذب الى الخطابات والشعارات التي تشجع على أي شكل من اشكال الحمائية سواء كانت سياسية او اجتماعية او ثقافية او اقتصادية، وهذا يودي بدون شك الى اضعاف المجتمع والدولة (الياس، مصدر سبق ذكره، ٢٠٢٣)، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وبلجيكا تعاني شدة الخلاف السياسي المستمر بسبب الانقسام اللغوي بين سكان الجنوب (الوالون) الناطقين بالفرنسية وبين سكان الشمال (الفلامنك) السكان الأصليين الناطقين بالهولندية، وعلى الرغم من انهم يشكلون نسبة (٥٨%) من السكان الا انهم كانوا مضطهدين، لان

السلطة غالبا ما تكون بيد الوالون مما ولد اعمال عنف وصراع في الشارع البلجيكي اثرت على وحدة واستقرار البلاد حتى صدور دستور عام ١٩٩٣ (اللغة، ٢٠٢٠).

٤. تعد الديمقراطية التوافقية في بلجيكا انموذجا محافظا غير مرن يسعى بالأساس الى تحقيق مصلحة النخب، اذا يلاحظ ان الديمقراطية التوافقية قد خلقت ازدواجا في الأجهزة الحاكمة وما نتج عنه من تبديد للموارد، فضلا عن إعادة التفاوض المستمر حول الحدود، ومسالة النسبية عندما تطرا تغييرات ديمغرافية، وهذا بحد ذاته أدى الى نشوب نزاع مستمر وان كان بسيطا حول موضوعات سهلة وبسيطة واحيانا رمزية على سبيل المثال لغة إشارات المرور، لانها تحمل في طياتها القدرة التعطيلية الدائمة لصالح احد حاملي حق النقض (الفيتو) حيث تعطي وزناً للأقليات اكبر من حجمها وذلك من خلال استقلالها القطاعي واستعمالها للفيتو المتبادل الذي يُعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها، وبالتالي حصولها على مكاسب اكثر من حجمها (علي خلف، ٢٠١٨).

٥. النخب السياسية الحاكمة لكل مكون تميل الى خدمة مصالح جماعتها حصرا، مما يودي الى تكريس الفئوية على حساب المصلحة الوطنية.

تشير النتائج إلى ان الواقع التوافقي في بلجيكا قد فرض بسبب الاختلاف اللغوي، والذي انعكس بدوره على طبيعة الأحزاب السياسية، وللتوافقية دورا كبيرا في التقليل من الصراعات التي كانت تنشا في المجتمع البلجيكي ، ووجدت النخب الحاكمة انه لا سبيل لتحقيق الاندماج المجتمعي الا من خلال التوافق وتمثيل جميع مكونات المجتمع البلجيكي، الى انه في الوقت نفسه كان للنظام التوافقي في بلجيكا أثار انعكست سلبا على المجتمع البلجيكي، وادى الى نشوب الصراعات والخلافات بين المجموعات اللغوية، بسبب سيطرت جماعة لغوية على باقي القوميات وتبوئها لمناصب عليا في الدولة، وتأخير تشكيل الحكومات المتعاقبة، فاستمرار الديمقراطية التوافقية ونجاحها مرتبط بمدى قدرة المجتمع البلجيكي على تجاوز الانقسامات اللغوية.

الخاتمة

توصل الباحث من خلال ما تقدم الى مجموعة من الاستنتاجات وابرزها:

١. ان الديمقراطية التوافقية أضحت من الديمقراطيات المهمة بصفتها شكلاً من أشكال ممارسة السلطة في الدول ذات التنوع المجتمعي، التي تعاني ضعفاً في وحدتها الوطنية، أو عدم استقرار سياسي أو تواتر في الأزمات السياسية والعنف المجتمعي، فقد وضع ارنت ليبهارت عددا من الخصائص التي يتوجب توافرها في المجتمعات التعددية في

سبيل نجاحها، فغياب بعض الخصائص الأربعة (الائتلاف الواسع والفيتو المتبادل والتمثيل النسبي والاستقلال الاقطاعي) يجعل نجاح التوافقية امرا صعبا الا انه ليس مستحيلا.

٢. علاقة الاندماج المجتمعي بالنظام التوافقي علاقة وثيقة ومترابطة، والتوافقية كألية مهمة للحكم في الدول التعددية تقوم على مبدا تقاسم السلطة وضمان اشراك مختلف الطبقات للحيلولة دون حدوث انقسامات عميقة في لحمة المجتمع، وهذا بدوره لعب دورا كبيرا في توفير بيئة مناسبة للاندماج المجتمعي من خلال تعزيز الثقة بين الافراد وتحقيق التعايش المشترك.

٣. اثبتت تجربة التوافقية في بلجيكا نجاحها كأداة فعالة لأدارة التعددية اللغوية والدينية، واهمها الفدرالية على المستوين الإقليمي والمجتمعي، وهو نموذج فريد في العالم عالج ثنائية اللغة في بروكسل، لعدم قدرة الفدرالية الإقليمية على معالجتها كون بروكسل ذات اغلبية فرنسية داخل المنطقة الفلمنكية، والحد من النزعات بين المكونات المختلفة في المجتمع البلجيكي من خلال محاولة اشراك الجميع في عملية صنع القرار، ومساهمتهم في عملية التنمية الاقتصادية، وساعدت التوافقية في إيجاد أحزاب تعبر عن الانقسامات المجتمعية، وتقرب وجهات النظر والتوجهات بين القوى والتيارات الموجودة في المجتمع.

٤. بالرغم من نجاح التوافقية في بلجيكا الا ان الاندماج المجتمعي لم يصل الى المستوى المطلوب نتيجة وجود انقسامات لغوية ودينية، فضلا عن الازمات المتكررة في تشكيل الحكومات بسبب صعوبة التوصل الى اتفاق، وانعكاس النزعات الدولية على الداخل البلجيكي بسبب التقارب الجغرافي لبلجيكا مع الدول الأوربية، وتغليب المصالح الإقليمية على الوطنية والقومية.

التوصيات

١. الاستفادة من التجربة البلجيكية كحالة توافقية ناجحة نسبيا مع ضرورة معالجتها لأوجه القصور التي قد تهدد وحدتها المستقبلية وتطوير اليات التوافق بحيث لا تتحول الى عائق امام سرعة اتخاذ القرار.

٢. اعتماد سياسات اندماج مجتمعي تعزز التفاعل بين المجموعات اللغوية والثقافية المختلفة، وتكييف النظام المؤسسي البلجيكي مع التطورات التي شهدها السكان على المستوى الثقافي عن طريق التوجه من النموذج القائم على الأساس العرقي الى النموذج القائم على أساس المواطنة.

٣. يمكن النظر الى التنوعات المجتمعية كأساس لأثراء الدولة ومصدر مهم لقوتها، فهي تعتبر بمثابة حجر الأساس للدولة، وينظر اليها على انها فرصة للدولة التي تضم ثقافات واديان ولغات مختلفة لتحقيق تقدم وتنمية مستقرة ومستدامة.

٤. ضرورة إيجاد راي عام مشترك يشجع على التضامن الاجتماعي، وهذا لا يتحقق الا من خلال وجود أحزاب سياسية وطنية تعمل على الترويج لبرامجها الوطنية الداعية الى الوحدة والتضامن من خلال وسائل الاعلام.

الشكر والتقدير: يرغب المؤلف في التعبير عن تقديره للأستاذ الدكتور زياد سمير، والأستاذ المساعد الدكتور سعدي الابراهيم لتزويدي بالمواد اللازمة لهذه الدراسة.

تضارب المصالح: يصرح المؤلف بأنه لا يوجد تضارب في المصالح.

التمويل: يصرح المؤلف بأنه لا يملك أي مصالح مالية متضاربة أو علاقات شخصية معروفة من شأنها أن تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر

1. A. V. (2025, 8 12). *The Challenges and the Nature of Consociationalism in the 20 and 21 Centuries: The Case of Universidade Católica Portuguesa*. Retrieved from https://repositorio.ucp.pt/bitstreams/87082a05-f104-4378-bd8c-5f9b234591cc/downlo.
2. F. D. (2025, 8 15). , *the Constitution, the Parliament, and the Concerted Decision Processes. Observations Based on the Belgian Experience*. Retrieved from https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke32.
3. Van Haute, W. E. (2019). *Do characteristics of consociational democracies still apply to Belgian parties? , magazine politics of the low countries* (1 ed., Vol. 1). Vancouver.
4. Wickman, S. B. (1984). *Belgium a country study*. Belgium: Library of Congress Cataloging in Publication Data.

٥. ابن منظور. (١٩٩٩). *لسان العرب*. بيروت: دار احياء التراث العربي.

٦. ارنت ليبهارت. (٢٠٠٦). *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد* (المجلد الاولى). (حسني زينة، المترجمون) بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.

٧. اسامة عبد علي خلف. (٢٠١٨). الديمقراطية التوافقية ودور النخب في مأسسة الانقسامات السياسية ٢٦٨.، *مجلة الأستاذ*(٢٢٤)، صفحة ٢٦٧_٢٦٨.

٨. اسماء ناصر الدين، و اسعاف احمد. (٢٠١٩). مقاربة سوسيولوجية لمفهوم الاندماج الاجتماعي (دوركهايم، بارسونز، وهابرماس). *مجلة بحوث جامعة حلب*(١٣١)، صفحة ٤١_٤٤.

٩. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، (٢٠٢٥,٧,٢٣)، الأزمة السياسية البلجيكية2011 – 2007 ، تاريخ الاسترداد ١٠،٨،٢٠٢٥، من https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9_(2007_-_2011)

١٠. الهام ناصر. (١ ١١، ٢٠٢٢). *الديمقراطية التوافقية*. تاريخ الاسترداد ٧ ١٠، ٢٠٢٥، من https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D9%8A%D8%A9

١١. الياس سعادة. (٢٠٢٣). *دراسة مقارنة بين الديمقراطية التوافقية في لبنان وبلجيكا، رسالة ماجستير غير منشورة*. الجامعة اللبنانية: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

١٢. الياس سعادة. ٢٠٢٣. مصدر سبق ذكره. صفحة ٥٠_٥١.

١٣. بشرى برتو. (٢٢ ٨، ٢٠٠٥). *الفيدرالية في الدستور البلجيكي الجديد _ اقترانا مع مناقشة الدستور العراقي*، ١٢٩٤. (الحوار المتمدن) تاريخ الاسترداد ١٠ ٨، ٢٠٢٥، من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43689.

١٤. بوحنية قوي، و حيدر حاج بشير. (٢٠١٢). إدارة التنوع الاثني اللغوي في بلجيكا قراءة في التجربة. *المجلة الافريقية للعلوم السياسية*، ١ (١)، صفحة ٤٩.

١٥. بوزيان راضية. (٢٠١٨). الاندماج الاجتماعي للشباب في المجتمع العربي: الاليات والمتطلبات. *مجلة انثروبولوجيا*، ٤ (٧)، صفحة ١٧٧_١٧٨.

١٦. بيدر التل. (٢٠١٧). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية دراسة لحالتي كوريا الجنوبية وتايوان. *مجلة جامعة القدس المفتوحة*، ٤١ (١)، صفحة ٩٢.

١٧. توفيق بوقاعدة. (٢٠١٦). الديمقراطية التوافقية وابعادها. *مجلة دفاتر البحوث العلمية*(٨)، صفحة ١٠٦.

١٨. حافظ ابراهيم، و ماجد محي. (٢٠١٩). المؤسسات السياسية الرسمية والنظام الحزبي في مملكة بلجيكا. *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، ٣ (٢٧)، صفحة ٢٨٩.

١٩. حسن تركي عمير. (٢٠١٣). اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية. *مجلة ديالى*(٥٨)، صفحة ١٤٥_١٤٦.

٢٠. حيدر الحيدر. (٢٠١٦). التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة). *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية*، ٣ (٨)، صفحة ٤٧٦.

٢١. حيدر الحيدر. ٢٠١٦. مصدر سبق ذكره. صفحة ٤٧٨.

٢٢. حيدر الحيدر. ٢٠١٦. مصدر سبق ذكره. صفحة ٤٨٣.

٢٣.حيدر عبد جساس. (٢٠٢١). واقع الديمقراطية التوافقية في مملكة بلجيكا الدروس المستفادة. *مجلة حمورابي للدراسات*(٤٠)، صفحة ٢٥٨.

٢٤.حيدر عبد جساس. ٢٠٢١. مصدر سبق ذكره. صفحة ٢٦٦.

٢٥.دستور بلجيكا. ٢٠١٨. *مصدر سبق ذكره، ص٤_٥.*

٢٦.دستور بلجيكا. (٢٠١٨). *دستور بلجيكا الصادر عام ١٨٣١شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١٤*. بلجيكا: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص٤.

٢٧.رشيد ساعد. (٢٠١٩). الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ١٠ (١)، صفحة ١٧٣٤.

٢٨.رشيد ساعد. ٢٠١٩. مصدر سبق ذكره. صفحة ١٧٣٦.

٢٩.رشيد ساعد. ٢٠١٩. مصدر سبق ذكره. صفحة ١٧٣٦.

٣٠.رغيد الصلح. (٢٠٠٧). *الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني ١٤ _ ١٦*. لبنان: المديرية العامة للدراسات والمعلومات مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني.

٣١.رنا مولود. (٢٠١٦). النظام السياسي الفيدرالي البلجيكي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. *مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية*(٦)، صفحة ١١.

٣٢.رنا مولود. ٢٠١٦. مصدر سبق ذكره. صفحة ٢٥.

٣٣.رونالد ل واتس. (٢٠٠٦). *الأنظمة الفيدرالية*. (غالي برهومة، المترجمون) كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية.

٣٤.سعد شهاب احمد. (٢٠٢٢). *الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥* (المجلد الطبعة الأولى). برلين: المركز الديمقراطي العربي.

٣٥.سليمان بن احمد بن ايوب. (١٩٩٤). *المعجم الكبير* (المجلد الطبعة الثانية). القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

٣٦.شاكر الانباري. (٢٠٠٧). *الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)* (المجلد الأولى). بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجي.

٣٧.شيرزاد احمد النجار، و نسرين علي عرب. ٢٠٢١. مصدر سبق ذكره. صفحة ١١٥.

٣٨.شيرزاد احمد النجار، و نسرين علي عرب. (٢٠٢١). إشكاليات عملية بناء الدولة ذات التعددية المجتمعية: دراسة حالة بلجيكا. *المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز*(١٠)، صفحة ١٠٦.

٣٩.شين كيلر. (٢٠٠٥). حق الأقليات القومية بالفيتو: مقدونيا، ايرلندا الشمالية وبلجيكا. *مجلة عدالة الإلكترونية*(١٣)، صفحة ١٠.

٤٠.عبد السلام عبد اللاوي. (٢٠٢١). *نظريات الاندماج الاجتماعي*. الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة.

٤١.عبد السلام عبد اللاوي. ٢٠٢١. *مصدر سبق ذكره ٢٣ _٢٤*.

٤٢.عبد الكريم قيس عبد الكريم. (٢٠٢٤). الزعامات السياسية واثرها في الديمقراطية التوافقية (ماليزيا انموذجا)٤١١. *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية*(٢٣)، صفحة ٤١١.

٤٣.عبير محمد عبد. (٢٠٢٣). الاثنوفيدرالية: دراسة في التجربة البلجيكية. *المجلة العراقية للعلوم السياسية*(٨)، صفحة ٢٨٥.

٤٤.عثمان سحبان. (٢٠٢٣). المشاركة والثقة: أي دور للمشاركة المواطنة في تعزيز الثقة في البرلمان بالمغرب. *مجلة المعرفة*(١١)، صفحة ٧٢٣.

٤٥. علي زيد. (٢٠١١). المشاركة والاندماج الاجتماعي: الأسس النظرية والإجراءات التطبيقية. *مجلة حوليات الادب والعلوم الاجتماعية* (٣٢)، صفحة ٢١.

٤٦. علي زيد الزعبي. (٢٠١٣). ازمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية ٢٠. *مجلة علوم الانسان والمجتمع*، ١٢ (٥)، صفحة ٢٠.

٤٧. علي سفيان. (٢٠٢٢). دور التوافق السياسي في بناء انظمة الحكم (لبنان والعراق إنموذجا). *مجلة تكريت للعلوم السياسية* (٢٧)، صفحة ٢٤٠_٢٤١.

٤٨. علي محمد عاجل، و مصطفى محمود جلال. (٢٠٢٤). اثر الديمقراطية التوافقية في صنع السياسات العامة في العراق. *مجلة العلوم السياسية والقانون* (٤٠)، صفحة ٢٠_٢١.

٤٩. عمر كعيبوش. (بلا تاريخ). *دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية (دراسة حالة ماليزيا ولبنان) مصدر سبق ذكره ص٣٢.*

٥٠. عمر كعيبوش. (٢٠١٧). جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسالة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الأليات والفواعل (ماليزيا نموذجا). *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية* (٦)، صفحة ٥٤٩.

٥١. عمر كعيبوش. (٢٠١٩). *دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية (دراسة حالة ماليزيا ولبنان ١٩٨٩_٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشور.* جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

٥٢. عمر كعيبوش. (بلا تاريخ). *دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية (دراسة حالة ماليزيا ولبنان ٩.*

٥٣. عياد محمد سمير. (٢٠١٣). الديمقراطية التوافقية. *مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية*، ١ ، صفحة ص ٢٦٨.

٥٤. غفران يونس هادي. (٢٠٢٢). النظام السياسي في بلجيكا والدعوات الانفصالية. *المجلة العراقية للعلوم السياسية* (٧)، صفحة ٤٥٨.

٥٥. فراس عبد الكريم محمد. (٢٠٠٨). *النظم السياسية لدول البينلوكس (بلجيكا /هولندا /لوكسمبورغ)، رسالة ماجستير غير منشورة.* جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية.

٥٦. فوزي بوخريص. (١٣ ٩، ٢٠٢١). *الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية.* (مؤسسة مومنون بلا حدود، المنتج) تاريخ الاسترداد ١ ٧، ٢٠٢٥، من https//:bit.ly/3OuhHxG.

٥٧. فوشان عبد القادر، و العلاوي احمد. (٢٠١٧). *الاندماج الاجتماعي: المفهوم، الابعاد المؤشرات.* الجزائر: جامعة وهران.

٥٨. مروان دويري. (٢٠١٠). الديمقراطية التوافقية ويهودية الدولة. *مجلة عمران* (٢٥)، صفحة ١٠.

٥٩. موسوعة صراعات اللغة. (١٠ ٦، ٢٠٢٠). *الوالونية والفلمنكية في بلجيكا،، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت*،تاريخ الاسترداد ٦ ٩، ٢٠٢٥، من https://www.languageconflict.org/conflict/walloon-and-flemish-in-belgium/

٦٠. ميلودي عادل. (٢٠٢٤). الاندماج الاجتماعي: مفهوم سوسيولوجي متعدد الابعاد. *مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية* (٢)، صفحة ٩_١٠.

٦١. نادية سعيد. (٢٠٠٩). *فنون العمل التطوعي* (المجلد الثانية). القاهرة: قطر الندى للنشر والتوزيع.

٦٢.نبهان سالم مرزوق. (٢٠٢٠). الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني. *مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك*(٢٤)، صفحة ٦.